

## دور الصيرفة الإسلامية في انعاش الاقتصاد الجزائري

د. نعيمة شخار. المركز الجامعي تيبازة. chekhar.naima88@gmail.Com

د. نجات تونسسي. المركز الجامعي تيبازة. dr.tounsinadjet@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/6/5

تاريخ القبول: 2021/06/28

تاريخ النشر: 2021/06/30

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال الاطلالة على وضع الشبائيك الإسلامية لمعرفة مختلف العراقيل والتحديات التي تواجه نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وتمثلت إشكالية هذا البحث في كيفية اسهام الصيرفة الإسلامية في انعاش الاقتصاد الجزائري، وقد اشارت نتائج هذه الدراسة الى ان التجربة الجزائرية في هذا المجال لا تزال فتية حيث لم تتمكن و الى حد الان من تحقيق النتائج المرجوة بالتأثير على المؤشرات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الاقتصاد الجزائري، البنوك الجزائرية.

### مقدمة

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات منذ الاستقلال الى يومنا هذا تميزت بسياستها الائتمانية بالجدية، تجسدت في تنفيذ عدة برامج للإنعاش الاقتصادي بعينة بلوغ مستوى عالي من التطور الاقتصادي، واحتلال الريادة ضمن مجموعة الاقتصاديات العربية والافريقية والنامية عموما.

الجزائر وهي في هذه المرحلة الحرجة وبعد الازمة المالية التي عرفها العالم سنة 2019 وانخفاض أسعار البترول وجدت نفسها امام تحدي كبير وهو إيجاد آليات تمويل أخرى غير الإيرادات البترولية تسمح باستكمال تنفيذ البرامج الانعاشية المسطر اليها، ما جعلها تراجع منظومتها المصرفية و تقوم بتعديلها بما يتماشى وظروف اقتصادها، فوجدت السبيل الى ذلك بتحقيق فكرة الشمول المالي وادخلت نشاط الصيرفة الإسلامية على المنظومة البنكية لتسير جنباً الى جنب مع الصيرفة الكلاسيكية وذلك لجذب وجلب رؤوس الأموال المتداولة وخارج السوق النظامي، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الصيرفة الإسلامية في انعاش الاقتصاد الجزائري؟

لقد قسمنا دراستنا إلى المحاور التالية:

-المحور الأول: واقع الاقتصاد الجزائري؛

- المحور الثاني: أهمية الصيرفة الإسلامية في تطوير الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري عدة مراحل منذ الاستقلال الى يومنا هذا وقد تميزت كل مرحلة بخصائص فريدة عن الأخرى وفي كل مرة كانت تسعى الحكومة الى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي بتطبيق برامج إنعاشيه.

أولا: نبذة عن المسار التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعدة محطات يمكن ايجازها فيما يأتي:

1-الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 1962-1966

لقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، كانت عام 1962 ما يقارب 85% من الصادرات موجهة الى فرنسا وكانت 80% من الواردات تأتي منها<sup>1</sup>.

فكان واقع الجزائر الاقتصادي عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار كثيرا من معالم التخلف نقتصر على ذكر أهمها:<sup>2</sup>

-ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات:بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة، تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية عالية، ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، وبالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية مختلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين.

-سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، اذ يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة.

-التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء اكان ذلك في الشمال أم في الجنوب، هذا يتضح من خلال التفاوت في الدخل الفردي، اذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط.

<sup>1</sup> احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1993، ص 22.

<sup>2</sup> عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والافاق، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر 2011، ص 6.7

-التخصص الاقتصادي او احتكار الإنتاج: حيث يستحوذ عليه كل من البترول والنبيد بمعدل 80% من مجموع الصادرات الجزائرية.

-تدنى مستوى المعيشة، في كل وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية والتعليم والنقل، السكن وكل وسائل الترفيه.

وامام هذا الوضع المئ\شتردي الموروث من الاستعمار، كان لزاما على الحكومة آنذاك ان تقوم بإجراءات تصحيحية لا تحتمل الانتظار فجاء كل من ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 اللذان قامت بإعدادهما جهة التحرير الوطني كخطوة أولى أظهرت من خلالهما الإمكانيات الضخمة للاقتصاد الجزائري في مواجهة الظروف الراهنة آنذاك.<sup>3</sup>

2-الاقتصاد الجزائري بين 1967-1989

شهدت هذه الفترة وضع الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وانشاء مفهوم سيادة الدولة على ضوء الإجراءات الآتية:<sup>4</sup>

- في سنة 1966 قامت الدولة بتأميم قطاعات المناجم والبنوك.
- اما في سنة 1967 فقد اقبلت على تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات، والى جانب هذا كان التحضير جاريا لتأميم كل مصادر ثرواتنا الباطنية، وهو ما تم بالفعل سنة 1971.
- عرفت هذه الفترة عدة مخططات نذكر منها المخطط التجريبي (1967-1969) الذي لم يرقى الى تسميته مخطط بإجماع معظم الاقتصاديين لعدة أسباب حالت دون ذلك. ليلها المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، والمخطط الرباعي (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).<sup>5</sup>

عموما فانه وخلال هذه الفترة أبرز المخططات ركزت على النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مختلف السياسات والقرارات المتبناة في سياق الإنعاش الاقتصادي.

3-الاقتصاد الجزائري بين 1990-1999

<http://dSPACE.univ-tlemcen.dz>:3 تاريخ التصفح 2021/03/30 التوقيت 22:00

<sup>4</sup> عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص8.

<sup>5</sup> ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون -تيارت، 2017-2018، ص 22-37.

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق لعدة مبررات لعل أهمها ان الخصوصية في النهاية مطلب عالمي، فرضتها شروط العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد فليس هناك هامش واسع للحركة والمناورة خارج شروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي الذي وضع شرط الخصوصية كاستراتيجية أساسية لتلقي المعونات المالية.<sup>6</sup>

4-الاقتصاد الجزائري بين 2000-2018

خلال هذه الفترة حقق الاقتصاد الجزائري مكاسب عديدة شكلت أساسا لانطلاقة نحو جزائر جديدة متفتحة على استثمارات خارجية يشجعها سن تشريعات وقوانين انفتاحية تنسجم مع العولمة ومنظمة التجارة العالمية،

انتهجت الجزائر كذلك سياسة تحويل الديون الى استثمارات، أي توظيف الدين من اجل توليد عائد وتخفيف عبء خدمة الدين، وكذا التقليل من الاستدانة كما انتهجت سياسة الدفع المسبق للديون.<sup>7</sup>

5-الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018-2020.

بلغت نسبة نمو الاقتصاد الجزائري 1.2% في الربع الثالث ل 2019 مقابل 1.3% خلال نفس الفترة من العام الماضي حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

وقد عرفت مختلف القطاعات نموا لنشاطاتها خلال الفترة الممتدة من جويلية الى سبتمبر، باستثناء القطاع الفلاحي الذي تراجع ب3% مقارنة بنفس الفترة لعام 2018 حسب منشور الديوان المتعلق بالحسابات الوطنية خلال الربع الثالث من عام 2019، وقد حقق قطاع المحروقات نموا ب 1.4% خلال الربع الثالث من عام 2019، بعدما عرف تراجعا بنسبة 8.4% خلال الفترة المماثلة ل 2018.

ومن اهم القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة قطاع الصناعة الذي عرف نسبة نمو ب 4.5% مقابل 5% خلال الفترة المماثلة لسنة 2018.

فيما يتعلق بقطاع البناء والاشغال العمومية والمياه (بما فيها الاشغال العمومية المتعلقة بقطاع النفط)، فقد سجلت خلال الربع الثالث ل 2019 نمو بنسبة 3% مقابل 6% خلال الفترة المماثلة لسنة 2018.

وبخصوص قطاع الخدمات والاشغال العمومية فقد ارتفعت نسبة نمو قيمتها المضافة ب 2.7% مقابل 2.6% خلال نفس الفترة من العام الماضي 2018.

<sup>6</sup><http://dspace.univ-tlemcen.dz> تاريخ التصفح 2021/04/01 التوقيت 20:30

<sup>7</sup>[www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)/مقال بعنوان، الاقتصاد الجزائري من الاستقلال الى يومنا هذا، تاريخ التصفح

2021/04/01 التوقيت 18:00

وواصلت الخدمات التجارية مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني بالرغم من التراجع الذي عرفته خلال الربع الثالث من العام 2019، اين بلغت نسبة نموها 2.6% مقابل 3.3% خلال الفترة المماثلة ل2018. وقد تحقق هذا النمو أساسا بفعل قطاعي النقل والاتصال اللذان تحسنا ادائهما ب 5.1% وكذا الخدمات المقدمة للأسر 2.7%.

وتشمل الخدمات التجارية قطاعي النقل والاتصال، التجارة، الخدمات المقدمة للمؤسسات والأسر، وكذا خدمات الفنادق والمقاهي والمطاعم اما فيما يتعلق بالخدمات غير التجارية، والتي تتعلق بالشؤون العقارية والخدمات المالية وخدمات الإدارة العمومية فقد تراجعت نسبة نموها الى 0.9% مقابل 3.2% خلال الفترة المماثلة وقد بلغ النمو الإجمالي للنتائج الداخلي الخام للجزائر خلال سنة 2019 نسبة 1.5% بينما بلغ الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 3.4% حسب المعطيات التي تضمنتها الطبعة الأخيرة لتفويض صندوق النقد الدولي حول افاق الاقتصاد العالمي.<sup>8</sup>

اما عن سنة 2020 فرقميا لم تكن سهلة على اقتصاد الجزائر المتهاك منذ 6 سنوات بفعل ازمة اقتصادية اشتد لهبها خلال السنة الحالية بفعل جائحة كورونا وتذبذب أسعار النفط وتأثيرات قضايا فساد النظام السابق.<sup>9</sup>

عاشت الجزائر ازمة مركبة في 2020، مرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتباعها الاقتصادية محليا ودوليا الى جانب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية بشكل خنق اقتصاد البلاد.

تحت ضغط الازمة المزدوجة اضطرت الحكومة الى تقليص الانفاق الحكومي بواقع 50% وتجميد عديد من المشاريع. وقد استقبلت العام الجديد بعجز تاريخي في موازنتها العامة فاق 22 مليار دولار وسط علامات استفهام حول السبل والبدائل التي ستواجهها الحكومة هذه الوضعية غير المسبوقة.<sup>10</sup>

ثانيا: خصائص الاقتصاد الجزائري

للاقتصاد الجزائري عدة خصائص نوجزها فيما يلي:

1- اقتصاد مديونية: يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية، حيث تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير ازمة المديونية وادارتها،

<sup>8</sup>http://www.aps.dz.economie: وكالة الانباء الجزائرية ، تاريخ التصفح 2021/04/02 التوقيت 21:15

<sup>9</sup>http://alain.comarticle.alg: العين الإخبارية، رحلة اقتصاد الجزائر في 2020 تكشف و تحصينات و مفاجئات،

تاريخ التصفح 2021/04/02 التوقيت 23:10

http://www.aa.com.tr:10 AA 2020، ازمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد لجزائر 1920-2020 AA 100years

(تقرير)، تاريخ التصفح 2021/04/02 التوقيت 23:45

2- اقتصاد ريعي: ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع. الامر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات المتحققة في الأسواق الدولية، ومن مميزات الاقتصاد الجزائري، صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (اقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، اما ما يعادل 80% فيسيطر عليها القطاع الخاص.

3- اقتصاد تطورت فيه اليات الفساد: ان اليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فقد ازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت احجام الثروات التي تتحرك في قنواته، ان هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية كما زعزع عنصر الثقة فيها.<sup>11</sup>

4- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي، فهو اقتصاد ريعي لا يزال يعتمد على الثروات الطبيعية (البترول والغاز).

5- تبعية شديدة للمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية فهو يعتمد بشدة على تقلبات أسعار النفط.

6- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يمتاز بالضبابية من حيث تشريعاته حيث عرفت الجزائر مرحلتين الأولى بين 1962 و1989 وهي المرحلة الاشتراكية، والمرحلة الثانية بعد سقوط جدار برلين وهي مرحلة الدخول في نظام السوق الحر وهي ما بعد 1989 ولكن رغم كل هذه التغيرات لا تزال القوانين تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب عدم وجود مشاركة حقيقية لتنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في صنع وتقييم السياسات العامة الاقتصادية.

الا ان السمة الأبرز فيه هي كونه يعتمد على نموذج نمو غير متوازن الذي يقوم على ثلاثة قطاعات وهي قطاع المحروقات، قطاع البناء، وقطاع الخدمات والملاحظ ان الاقتصاد الوطني وبعد أكثر من خمسة عقود على الاستقلال لازالت مؤشراتته تمتاز بالضعف.

ثالثا: الرهانات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري

هذا ويواجه الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة يمكن ايجازها فيما يلي:<sup>12</sup>

<sup>11</sup><http://omran.ocg> الاقتصاد الجزائري... المشاكل والتحديات، تاريخ الاطلاع 2021/04/02 التوقيت 9:00

<sup>12</sup><http://www.aljazeera.net> تاريخ التصفح 2021/04/10 التوقيت 22:15

1- تحدي الجبهوية الاقتصادية: لا يزال الاقتصاد الجزائري يسيطر عليه القطاع العام بشكل كبير، وتديره الحكومة في وقت انتقلت دول العالم الى ما يسمى اقتصاد السوق، وهو ما يسمح للقطاع الخاص بمساحة أكبر في قيادة النشاط الاقتصادي على حساب تراجع الدور الحكومي.

2- الخصخصة ومكافحة الفساد: بلا شك سيكون على اجندة الرئيس الدخول في برنامج للإصلاح الاقتصادي بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، يؤدي الى تبني الاجندة المعروفة من خصخصة القطاع العام وتحرير التجارة وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، وتخفيض العمالة الحكومية، وغير ذلك.

3- تحدي التنوع الاقتصادي: يصنف الاقتصاد الجزائري على انه نفطي، لأنه يعتمد على ريع النفط. ومما يدل بشكل كبير على ريعية الاقتصاد الجزائري، والدور الكبير الذي يؤديه القطاع النفطي، انه مع ازمة انهيار أسعار النفط بالسوق العالمية، انخفضت قيمة احتياطي البلاد من النقد الأجنبي الى 87.3 مليار دولار عام 2018 بعد ما كانت 201.4 مليار عام 2013.

4- تحدي مواجهة مشكل البطالة (بطالة الشباب): ان مشكلة البطالة ما فتأت ان تتزايد باستمرار رغم محاولات الحكومة لتثبيتها في مستوى مقبول<sup>13</sup>.

وحسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر، فان معدل البطالة بلغ أواخر عام 2018 نحو 11.7% الا ان معدل البطالة بين الشباب (16-24 عاما) بلغ نحو 29.1%.

هذا ويندرج في هذا السياق ضرورة تبني اجندة تنموية تعتمد على بناء وتقوية قاعدة إنتاجية تقوم على قطاعي الزراعة والصناعة، وتحرير أنشطة الإنتاج والتوزيع في هذين القطاعين من سيطرة البيروقراطية الحكومية، ولا يعني ذلك ان تترك هذه المساحات لفسادي القطاع الخاص، فتكون بذلك حققت النتائج السلبية للبلدان العربية باستبدال بيروقراطية القطاع العام ببيروقراطية القطاع الخاص.

وفي هذا السياق يضاف تحدي كبير وهو تحدي النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، حيث تعتبر السياحة من أسرع النشاطات الاقتصادية نموا في العالم وهي مكون أساسي من مكونات التجارة العالمية، ولهذا تسعى الجزائر الى ترقية هذا النشاط بجعله أولوية، يدعم ذلك موقعها الجيوستراتيجي الذي يسمح لها بالإفادة من التجارب المحيطة<sup>14</sup>.

المحور الثاني: أهمية الصيرفة الإسلامية في تطوير الاقتصاد الجزائري

كانت الجزائر في الدول الإسلامية الأولى التي تبنت المصرفية الإسلامية خلال التسعينات إلا أن النشاط بقي محصور في بنكين، وهما بنك البركة (شراكة مع بنك عمومي) وبنك السلام (بنك أجنبي) وذلك لعدة مشاكل حالت دون الانتشار الواسع لهذا النشاط، إلا أنه ونظرا للدور التمويلي الكبير الذي تلعبه

<sup>13</sup> مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 281.

<sup>14</sup> عبد المجيد فدي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

المصارف الإسلامية في الاقتصاد كان لابد على الحكومة الجزائرية أن تبني عدة إجراءات للرفع من مساهمة المصرفية الإسلامية في الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة  
أولا: النظام المصرفي الجزائري بعد إصلاحات قانون النقد و القرض 90-10.

1- صدور قانون النقد و القرض 90-10<sup>15</sup>:

لمسايرة الإصلاحات و التغييرات التي عرفها الإقتصاد الوطني على كافة المستويات، جاء القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض معدلا و مغيرا و متمما و تظهر أهمية هذا القانون فيما يلي:

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية و إقامة نظام مصرفي ذو مستويين.

- فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية.

- إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الإئتمان.

- إنشاء سلطة نقدية و حيدة مستقلة.

و يتمثل هيكل النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد و القرض في: بنك الجزائر المسير من طرف جهازين و هما المحافظ و مجلس النقد و القرض

2- صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض<sup>16</sup>

استمر العمل بقانون النقد و القرض 90-10 أكثر من عقد كامل من الزمن قبل أن تلجأ السلطات النقدية في الجزائر إلى إصدار الأمر 03-11 (تاريخ 26 اغسطس 2003م)، و الذي ألغى القانون 90-10 بالكلية و تضمن قواعد التنظيم المصرفي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة المصرفية و هي: بنك الجزائر، مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية، كما تضمن أهم قواعد النشاط المصرفي (عمليات المصارف)، العمليات الأصلية و التابعة، و مراقبة إحترام المصارف و المؤسسات المالية لإلتزاماتها. ثم بتاريخ 26 أغسطس 2010 صدر الأمر 10-04 ليعدل و يتمم الأمر 03-11، و كانت التعديلات طفيفة ما يعني أن القانون الحاكم للنظام المصرفي الجزائري إلى الآن هو الأمر 03-11.

3- صدور النظام رقم 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية

يعتبر النظام 18-02 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2019 و المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية أول إطار تنظيمي خاص بالمعاملات

<sup>15</sup> تاريخ الإطلاع 2021/04/30 التوقيت 12:00 <https://thesis.univ-biskro.dz>

<sup>16</sup> عبد الكريم أحمد قندوز - سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع، و التحديات و الآفاق، دراسات معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد الأول، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2020، ص 27-28.

المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، غير أن القانون قد شابه بعض الغموض، وهو ما سرع بصدر الأمر 02-20 بداية عام 2020.

هدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة «التشاركية» التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

لم يجد هذا النظام طريقه للتطبيق لعدة إعتبارات، أهمها التغييرات السياسية التي حصلت في البلد وأدت إلى إجراء إنتخابات رئاسية نهاية عام 2019، قبل أن يدخل الإقتصاد العالمي في صراع محموم مع وباء كورونا المستجد، رافقه إنخفاض كبير في أسعار النفط أثر في بعض التوازنات الإقتصادية للبلد. ولم يمنع ذلك كله من إصدار النظام 02-20 في الربع الأول من عام 2020<sup>17</sup>.

4-صدر قانون 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف و المؤسسات المالية

يهدف هذا النظام الى تحديد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف المصارف و المؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر<sup>18</sup>.

احتوى النظام 02-20 على 23 مادة تناولت كل مادة شرح جزء من العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث تضمنت وكنقطة أولى إظهار الهدف من النظام.

وقد أعطى تعريف للعملية المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وحدد شروطها وكذا المنتجات المعتمدة من طرف المصرف المركزي وهي 13 منتج (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار) كما أكد على وجوب خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية إلى ترخيص مسبق من طرف المصرف الجزائري مع ضرورة حصول المصرف أو المؤسسة المالية على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

وفي ذات السياق أشار المشرع إلى ضرورة تكوين هيئة شرعية لدى المصرف أو المؤسسة المالية التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية وحدد أعضائها، حيث حدد من خلال المادة 17 و18 من النظام الكيان الذي تمارس فيه عمليات الصيرفة الإسلامية وهو ما عرفه بالشباك المستقل إستقلالاً تاماً عن باقي الأقسام.

<sup>17</sup> عبد الكريم أحمد قندوز - سفيان حمده قعلول، مرجع سبق ذكره، ص 28 - 29 - 30.

<sup>18</sup> <https://www.bankofalgeria.dz> تاريخ التصفح 2021/05/10 التوقيت 11:00

المشرع ومن خلال المادة 22 من هذا النظام أشار إلى خضوع المنتجات الإسلامية إضافة إلى جميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية، في هذا الجانب يجب مراعاة خصوصية نشاط المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا مختلف المنتجات والخدمات التي تقدمها، إذ أنه من غير المعقول أن تطبق عليها نفس التشريعات والتنظيمات التي تسيّر المصارف والمؤسسات المالية فتمسك النقدية خصوصا فيما يتعلق بالإخضاع الضريبي، فتمسك مجلس النقد والقرض بالنظام 03-11 المعدل لقانون 90-10. يقف عقبة أمام تطوير نشاط الصيرفة الإسلامية، فالأمر يحتاج إلى قليل من المرونة بسن تشريعات وتنظيمات أكبر تفصيلا مع تخفيف الضوابط على النشاط والمؤسسات الممارسة لهذا النشاط تماشي مع التطورات الإقتصادية الراهنة والتي تسمح بالنهوض بقطاع المالية ككل وبالصيرفة الإسلامية خصوصا بإعتبارها جزءا من الشمول المالي الذي يهدف الى توفير القدر الكافي من رؤوس الأموال الموجهة في نهاية المسار لتحريك قطاعات الاقتصاد الوطني.

ثانيا: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بعد تبني قانون الصيرفة الإسلامية من طرف السلطات الجزائرية تجسد ذلك بفتح شبائيك إسلامية على مستوى المصارف العمومية الجزائرية أردنا أن نتعرض للتعرف على طبيعة النشاط و العراقيل و التحديات التي تواجهها.

1- بنك البركة الجزائري<sup>19</sup>: هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص) تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500.000.000، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين). - في إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، للبنك الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقتا مع مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى بنك البركة في صيغة المرابحة، الإجارة أو الإعتماد الإيجاري، السلم، الإستصناع، المشاركة.

2- بنك السلام - الجزائر:- هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كثمره للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008. و يقترح بنك السلام مجموعة من المنتجات و الخدمات المبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة تماشيا مع أحكام الشريعة الإسلامية و تتمثل في كل من صيغة المرابحة للواعد بالشراء - الإجارة - الإستضاع- البيع بالتنقيط للسيارات- السلم - المشاركة- المضاربة، البيع الأجل<sup>20</sup>.

<sup>19</sup>www.albaraka.bank.com تاريخ التصفه 2021/05/07 التوقيت 16:00

<sup>20</sup>http://www.alsalamalgeria.com تاريخ التصفح 2021/05/07 التوقيت 16:40

بالعودة إلى المصارف العمومية الناشطة في إطار نظام الصيرفة الإسلامية فهي أربعة بنوك على التوالي المصرف الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

ثالثا: منتجات الصيرفة الإسلامية المتوفرة على مستوى النوافذ الإسلامية.

إعتمدت وكالة المصرف الوطني الجزائري BNA فرع تيبازة تسعة منتجات إسلامية، أربعة منها تخص التمويل، و خمسة أخرى تخص الحسابات سوف يتم تعريفها فيما يلي:

1-صيغة المرابحة تجهيزات وهي عقد بيع لإقتناء التجهيزات، (أجهزة كهرومنزلية، أثاث) بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد و متفق عليه بين الزبون (المقتني) والمصرف (البائع).

يكون المصرف المشتري تجاه (البائع) وكمورد تجاه (الزبون) يقوم المصرف بإقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين، سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهرا مع أقساط شهرية ثابتة.

يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك و لكيفيات التسديد.

هذه الصيغة موجهة خصيصاً للأفراد المقيمين أو غير المقيمين الذين يسوفون عدة شروط يضعها المصرف.

2- صيغة المرابحة للسيارات: هي عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر، بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد و متفق عليه بين الزبون و المصرف، سعر البيع يكون موزع على فترة تتراوح من 02 إلى 05 سنوات، مع أقساط شهرية ثابتة.

يقوم المصرف بإقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما، لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك و لكيفيات التسديد.

هذه الصيغة خصصت للأشخاص (الأفراد) المقيمين في الجزائر والمستوفون للشروط التي يضعها المصرف.

3- مرابحة للعقار: هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني.

المرابحة العقارية هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف و متفق عليه بين الزبون (المشتري)، المشتري المشترك احتمالاً (الزوج/ الزوجة) و المصرف (البائع).

يعد المصرف الوطني الجزائري كأول مشتر تجاه (البائع) وكبائع تجاه (الزبون)

يقوم المصرف بشراء العقار نقداً من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

تخضع هذه الصبغة لشروط معينة يفرضها المصرف وتمنح مزايا عديدة للزبون لعل أهمها هو إمكانية أن يصل التمويل إلى غاية 90% من سعر العقار وكذا هامش ربح تنافسي، فترة سداد 40 سنة (في حدود 75 عام).

4-الإجارة: تمويل الإجارة يتمثل في عقد إيجار لأمالك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة، يتعلق بمعدات و تجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف يقوم المصرف بإقتنائها لدى الممولين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هنا العقد، يرفع الزبون خيار الشراء و يصبح مالكا لهذه المعدات (إجارة منتهية بالتمليك) صبغة التمويل هذه موجهة خصيصاً إلى الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة، التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يستفيد العميل من هذه الصبغة إذا استوفى شروط معينة يضعها المصرف كما تمنحه هذه الصبغة مزايا عديدة كان هذا عن صيغ التمويل أما عن صيغ التوظيف.

فقد قدم المصرف خمسة حسابات تمنح للعملاء إمكانية توظيف أموالهم موافقة مع مبادئ

وأحكام الشريعة الإسلامية وهي:

-الحساب الجاري موجه لأصحاب المهن الحرة.

-الحساب التجاري خاص بالعملاء الذين يقومون بعمليات تجارية (التجار المتهنين)

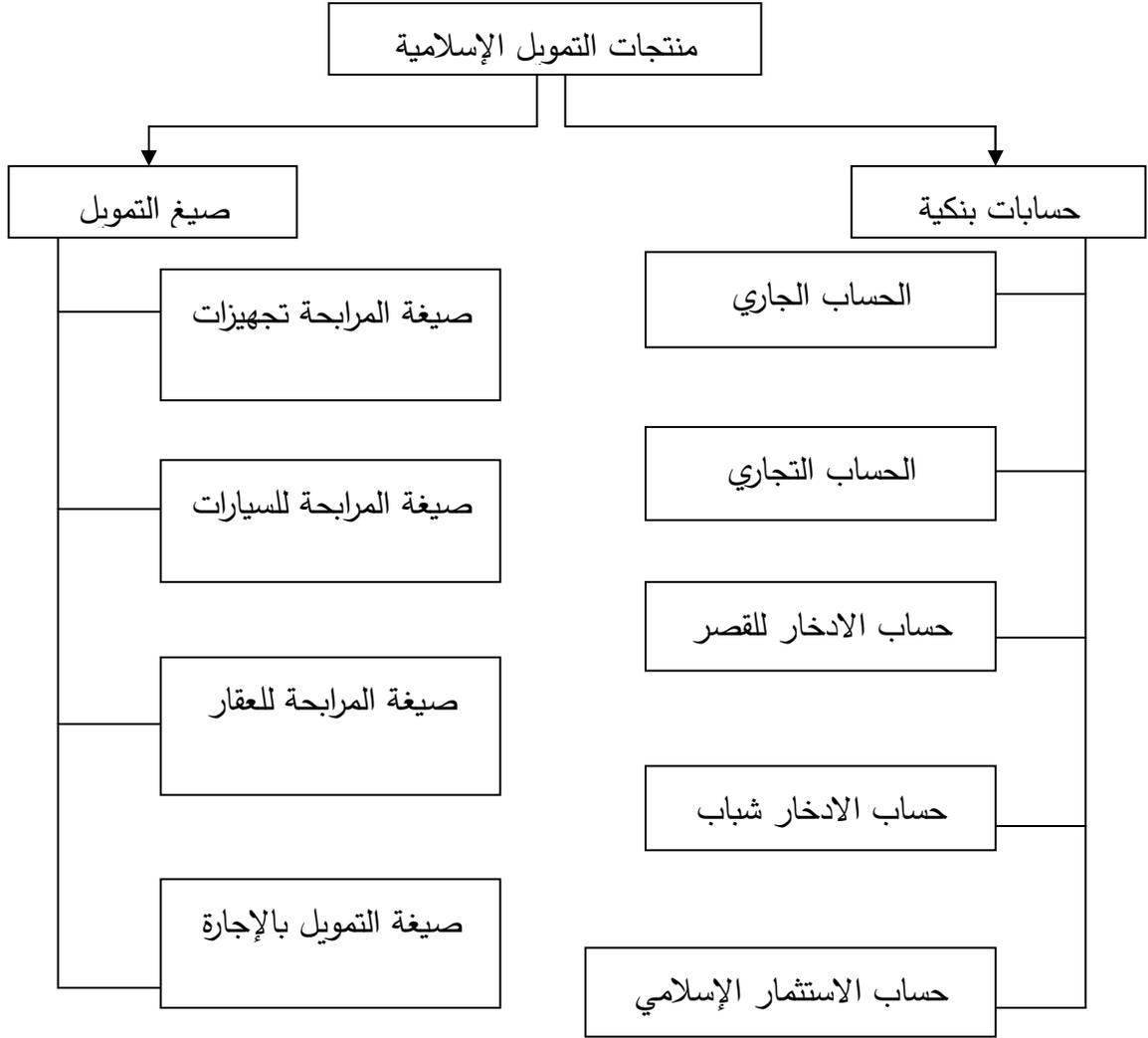
-حساب الإدخار الإسلامي للقصر وكذا للشباب (الكبار).

حساب الإستثمار الإسلامي: وهو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموال أوكلمها الأفراد إلى المصرف قصد إستثمارها في مشاريع و تمويلات إسلامية ويمكن للعملاء أن يختاروا بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح.

يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر. تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقاً لمفتاح توزيع الأرباح المبرم و المتفق عليه مسبقاً، يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار أموال العملاء بأمان دون أي زيادة و متاح في أي وقت.

ومن المزايا الممنوحة في إطار هذه الصيغ الخمسة للتوظيف الوفرة في السيولة في جميع الأوقات، الأريحية، الأمان والمطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية .

الشكل رقم 01: يوضح منتجات التمويل الإسلامية الممنوحة من طرف الوكالة



المصدر: من إعداد الباحثان إنطلاقاً من معطيات مقدمة من طرف المستشار التجاري المكلف بالصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة.

بعد المقابلة التي أجريت مع الإطار المكلف بالصيرفة الإسلامية على مستوى وكالة المصرف الوطني الجزائري تيبازة تم الاجابة على عدة استفسارات توصلنا من خلالها إلى النقاط التالية:

رابعا: معوقات وآليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يشهد نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة عراقيل حالت دون تمكينه من الانتشار وفق الوتيرة المرجوة، وهو الامر الذي يتطلب من الحكومة الجزائرية إيجاد حلول ملموسة، قصد النهوض بالقطاع و ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة

1- المعوقات

رغم الإقبال على المنتجات المصرفية الإسلامية إلا أن المصارف التي تقدم تلك العروض تواجه الكثير من التحديات تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها ولعل من أبرزها: محدودية المصارف والسوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر<sup>21</sup> هذا ويفتقر نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى موظفين مؤهلين ومكونين في المجال. بالإضافة إلى اعتماد مركز تدريب واحد تابع لبنك البركة وهذا ينتج عنه العديد من السلبيات، سوء تنظيم وهيكله الإدارة التمويلية<sup>22</sup>.

إختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي يجعلها تعاني من إشكالية الموازنة مع المصرف المركزي. وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها إنطلاقاً من أن الأحكام المتبناة من طرفها و التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لاتجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها.

كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية<sup>23</sup>.

<sup>21</sup> بن عزة إكرام - بلدغم فتحي، مكانة الصرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي - تقييم تجربة الجزائر - مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة - تلمسان ، المجلد 03 العدد 01، تاريخ القبول 2018/12/27، ص 86.

<sup>22</sup> عبد الرزاق بوعيطه، واقع وآفاق مساهمة الصرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية برج بوعريج ، المجلد 09/العدد 03، تاريخ النشر 2018/12/30 ص 253.

<sup>23</sup> عبدلي حبيبة- عبدلي وفاء- عبدلي هالة ، الصرفة الإسلامية في الجزائر " واقع تحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة المجلد 07/العدد 02، جوان 2020.

كثرة تشعب الآراء الفقهية حيث ومما لا ريب فيه أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة الآراء بينما الأحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء، وبسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي على الفتاوى فقد ظهرت آراء متعددة ومتنوعة والتي من خلالها يمكن للمصارف الإسلامية الإعتماد عليها، وذلك لوجود هيئة رقابية شرعية في كل مصرف إسلامي، تتكون من مجموعة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات و يمكن أن ينظم إليها من له إلمام بفقه المعاملات. ووظيفتها توجيه نشاطات المؤسسة المالية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتصدر قرارات وفتاوى ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية وكأنها لها قوة الحكم القضائي في وجوب تنفيذها. فمن الفقهاء من يبيح هذا التصرف أو التمويل، ومنهم من يحرمه ووقع الناس في حيرة بسبب هذه التعددية في الآراء والاختلاف بمضمونها مما أدى لحدوث مشكلة فكرية لدى المسؤولين عن إدارة المصارف الإسلامية و إلى تعطيل بعض الصيغ المصرفية على هذا الأساس.<sup>24</sup>

## 2-آليات تطوير الصيرفة الإسلامي في الجزائر

ومن بين هذه الإجراءات ما يلي:<sup>25</sup>

1-تنظيم العلاقة بين المصرف الإسلامي والمصرف المركزي فالإختلاف والتمييز في طبيعة عمل المصارف الإسلامية، يفرض على المصرف المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة و متميزة أيضا مع هذه المصارف، وذلك دون أن يعني خروجها عن دائرة رقابية بل المطلوب هو إيجاد و استخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلائم وطبيعة عملها.

2-نسبة الإحتياطي القانوني، إن الإحتياطي القانوني الذي يفرضه المصرف المركزي على الودائع بالمصارف التجارية يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى المصرف لذا يجب أن تفرض هذه النسبة أساسا على الودائع الجارية، لأن فرض هذه النسبة على حسابات الإستثمار لدى المصارف الإسلامية، يعني عدم إستثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للإحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع المستثمرة، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الإستثمارية لدى المصارف الإسلامية لنسبة الإحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها وذلك لعدة اعتبارات.

3- دور الملجأ الأخير للإقراض: يمكن للبنك المركزي أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة وفق عدة آليات. إن لوجود نسبة السيولة النقدية

<sup>24</sup> <https://www.arabank.com> تاريخ التصفح 2021/05/04: التوقيت 9:00.

<sup>25</sup> سليمان ناصر، عبد الحميد بوشمرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقة، العدد

بالمصارف الإسلامي أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني كعامل تنظيمي وأساسي لحمايته، وبالنسبة للمصارف الإسلامي ذاتها، ولكن الأمر يتطلب مراعاة خصوصية هذه الأخيرة ومكونات نسبة السيولة فيها، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على المصارف التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول السائلة في المصارف الإسلامية عن مثيلتها في المصارف التقليدية ذلك أن المصارف الإسلامية مثلا تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا الخصم لأنه محرم، كما أن من المفترض ألا تتضمن النسبة السندات الحكومية أيضا لأنها بفائدة.

4- معدل كفاية رأس المال، تقاس كفاية رأس المال في المصارف (بالصيغة الحديثة) بمعدل رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، إضافة إلى الاعمال أو الأنشطة خارج الميزانية. إن أشهر تطبيق لهذه النسبة هو نسبة بازل، خاصة منها بازل2 المطبقة عالمياً منذ بداية سنة 2007، وقد تبين من خلال دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري أن بنك الجزائر يفرض على المصارف الإسلامية تطبيق هذه النسبة بنفس الطريقة المطبقة في المصارف التقليدية، دون مراعاة خصوصية هذه المصارف. لذا من الأفضل وكحل لهذه المشكلة تبني بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا سنة 2005، حيث وضع هذا المعيار وفقاً لنسبة بازل2 ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في المصارف الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه المصارف هذا المعيار بعد أن لقي اعترافاً من لجنة بازل نفسها، بل إن دول عديدة فرضت على بنوكها الإسلامية تبني هذا المعيار بتعليمات خاصة.

5- التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية: يساهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأهيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيراً من المصارف الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علمياً وعملياً للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. 6- تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، وذلك بإنشاء البنية التحتية لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالإرتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الإستثمار وتحسين جودة محافظ الإستثمار المالية وبالتالي الإندماج في النظام العالمي. بالإضافة إلى ضرورة الإستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا والتي تراعي في مجمل قواعدها خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.<sup>26</sup>

<sup>26</sup> عبدلي حبيبة،-عبدلي وفاء-عبدلي هالة، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

## الخاتمة

إن الاقتصاد الجزائري وهو في هذه المرحلة من النمو بحاجة ماسة إلى التوسع في دائرة التمويل ولن يتأتى ذلك إلا بتفعيل المنظومة المصرفية التي إستحدثت الصيرفة الإسلامية بغية جلب وجذب الكتلة النقدية المتداولة خارج السوق الرسمي وإدخالها في الدائرة الاقتصادية.

سعت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى تقوية منظومتها الاقتصادية من خلال التأثير على قوى العرض والطلب، وذلك بإجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية في مختلف القطاعات الفاعلة، فأخذت تطبق سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تتطلب بدورها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، حتى تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة، وهنا كانت العقبة أمام تطوير الاقتصاد الوطني على اعتبار أنه اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات البترول تزامن ذلك مع سنوات من الازمة المالية والسياسية التي عصفت بالبلاد.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى موارد مالية ضخمة لانعاش مختلف قطاعاته خصوصا مع تفاقم الازمة المالية التي عصفت بالعالم سنة 2019، وتزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط وكذا انتشار جائحة كورونا.
- المنظومة الاقتصادية الجزائرية تعاني من عدة اختلالات هيكلية وتنظيمية وعلى عدة مستويات لا بد من معالجتها.
- الصيرفة الإسلامية تشكل اطارا مناسباً لتعبئة الموارد في ظل غياب الأدوات التي تستجيب لقناعات شريحة معينة من المجتمع، فهي تلبي رغبة اجتماعية وتعتبر الية للشمول المالي.
- تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية لا تزال فتية، فهي لم تراوح مكانها منذ تبني المنظومة المصرفية للاطر القانوني الذي ينظم نشاط الصيرفة الإسلامية،
- الكوادر العاملة في قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر هي إطارات للصيرفة التقليدية استفادت من تكوين قصير المدة، وهذا غير كاف بالنظر إلى وزن وأهمية التمويل الإسلامي الذي يتطلب كفاءات في مجال فقه المعاملات المالية.

الاقتراحات:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها نقدم الاقتراحات التالية:
- ضرورة وضع الاطار القانوني والتشريعي الذي ينظم نشاط الصيرفة الإسلامية، حيث لا يكفي اصدار قانون 02-20، القانون المنظم لنشاط الصيرفة الإسلامية، بل لابد من سد كل الثغرات القانونية نذكر

- منها اليات الدعم والرقابة والتنظيم، وإصدار مختلف التعليمات التي توضح كيفية عمل المؤسسات المالية والمصرفية وفق هذا النظام، لتحكم جميع أنشطة هذا القطاع.
- ضرورة التنوع في المنتجات الإسلامية المقدمة من طرف المصارف الفاعلة في القطاع، حتى تستقطب أكبر قدر من الكتلة النقدية الفارة من المنظومة المصرفية، فهناك صيغ أخرى لم يتم التعامل بها كالمزارعة والمساقاة والمغارسة التي من شأنها ان تدعم القطاع الفلاحي. بالإضافة الى فتح المجال نحو ابتكار أدوات مالية إسلامية حديثة في اطار ما يسمى بالهندسة المالية الإسلامية.
  - ضرورة الاهتمام بتأطير الكوادر الفاعلة في قطاع الصيرفة الإسلامية.
  - العمل على الرفع من عدد الشبابيك الإسلامية على مستوى وكالات المصارف العمومية والخاصة وذلك بغية فتح التنافسية فيما بين المصارف، بتوسيع دائرة النشاط، وهو الامر الذي يدفع بالمصارف للاجتهاد في الرفع من مستوى الأداء وبالتالي تطوير المنظومة المصرفية.
  - لابد من توظيف الأموال المتاحة في إطار الصيرفة الإسلامية في المشاريع التنموية ذات الربحية الواسعة على الاقتصاد الوطني.
  - العمل على تسويق المنتجات والخدمات الإسلامية بالطريقة التي تسمح يكسب ثقة الافراد.

#### قائمة المراجع:

- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1993.
- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والافاق، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر 2011.
- ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2017-2018، ص 22-37.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 281.
- عبد الكريم أحمد قندوز- سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع، و التحديات و الأفاق، دراسات معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد الأول، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2020، ص 27-28.

- بن عزة إكرام – بلدغم فتحي، مكانة الصرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي- تقييم تجربة الجزائر – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة – تلمسان ، المجلد 03 العدد01، تاريخ القبول 2018/12/27، ص 86.
- عبد الرزاق بوغيطة، واقع وآفاق مساهمة الصرفة الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية برج بوعريج ، المجلد09/العدد03، تاريخ النشر 2018/12/30 ص 253.
- عبدلي حبيبة- عبدلي وفاء- عبدلي هالة ، الصرفة الإسلامي في الجزائر" واقع تحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة المجلد 07/العدد02، جوان 2020.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 07، 2010-2002، ص310-313
- <http://dspace.univ-tlemcen.dz> تاريخ التصفح 2021/04/01 التوقيت 20:30
- <http://www.politics-dz.com> مقال بعنوان، الاقتصاد الجزائري من الاستقلال الى يومنا هذا، تاريخ التصفح 2021/04/01 التوقيت 18:00
- <http://www.aps.dz.economie> وكالة الانباء الجزائرية ، تاريخ التصفح 2021/04/02 التوقيت 21:15
- <http://alain.comarticle.alg> العين الاخبارية، رحلة اقتصاد الجزائر في 2020 تقشف و تحصيلات و مفاجئات، تاريخ التصفح 2021/04/02 التوقيت 23:10
- <https://www.bank of algeria.dz> <sup>1</sup> تاريخ التصفح 2021/05/10 التوقيت 11:00
- [www.albaraka.bank.com](http://www.albaraka.bank.com) <sup>1</sup> تاريخ التصفح 2021/05/07 التوقيت 16:00
- <http://www.alsalamalgeria.com> <sup>1</sup> تاريخ التصفح 2021/05/07 التوقيت 16:40
- <http://www.aa.com.tr> <sup>1</sup> AA ، ازمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد لجزائر 2020- AA 100years 1920
- (تقرير)، تاريخ التصفح 2021/04/02 التوقيت 23:45
- <http://omran.ocg> <sup>1</sup>الاقتصاد الجزائري...المشاكل والتحديات، تاريخ الاطلاع 2021/04/02 التوقيت 9:00
- <http://www.aljazeera.net> <sup>1</sup>تاريخ التصفح 2021/04/10 التوقيت 22:15
- <https://www.arabank.com> تاريخ التصفح 2021/05/04: التوقيت 9:00.